بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

August 2000. Issue No. 211

BFM Box 6135,

London, WC1N 3XX, UK

العدد ٢١١، أغسطس ٢٠٠٠م، جمادى الأولى/جمادى الثانية ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

ربع قرن على القرار المشؤوم

ربما لا يتقن حكامنا الكثير من الفنون او المهارات خصوصا في جانب العلاقات الاجتماعية واساليب الحكم العادل، لكن الكثيرين منهم يتقنون فن الهروب الى الوراء. فبدلا من مواجهة الازمات العاصفة بشجاعة وحكمة والتعاطي معها بواقعية في اطار المصلحة العامة تجد هؤلاء يتشاغلون بأمور اخرى غير ذات اهمية، او يحاولون التعتيم على المشكلة بافتعال ازمات اخرى. ففي حالة الهزيمة كثيرا ما يلقى باللائمة على مؤامرة خارجية، فيلقى القبض على مجموعة من المواطنين وتوجه لهم تهم التآمر مع جهات اجنبية لقلب نظام الحكم، واضعاف الجبهة الداخلية. وهكذا اعتاد المواطنون العرب على سماع الانباء من اجهزة الراديو حول «احباط خطة خطيرة لاسقاط نظام الحكم بالقوة من قبل مجموعة صغيرة تآمرت مع العدو». هذه المعزوفة طرقت آذان الجماهير التي ملت سماعها وتأففت لكثرة ترديدها. وهي معزوفة قديمة – جديدة ما تزال تزعج الاسماع عندما تنطلق من الاذاعات الرسمية. وكثيرا ما كان المتهمون ابرياء من التهمة براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام. ونادرا ما تطرق المسؤولون للبحث في الاسباب الحقيقية للازمات التي تعاني منها انظمتهم، بل اكتفوا بتوجيه التهم جزافا وذبحوا العدالة بدون رحمة.

وما حدث في البحرين خلال الشهر الماضي من مظاهر احتفالية واسعة لم تكن سوى محاولة للهروب من القضايا الحقيقية التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها حالة التوتر السياسي التي عصفت بالبلاد على مدى ربع القرن الماضي. وبدلا من التصدي الحقيقي لها اختار النظام السياسي اشغال المواطنين بمظاهر لا تجدي شيئا. فكان هناك مهرجان الولاء بنادي المحرق وكانت هناك العريضة التي فرض على المواطنون توقيعها لدعم العائلة الخليفية الحاكمة. ولم تقف تلك المظاهر عند هذا الحد بل تجاوزته لتغطي صفحات الجرائد اليومية باعلانات الولاء والتمجيد غير المحدود للعائلة ورموزها. كل ذلك من اجل محو الصورة التي انطبعت في اذهان ابناء البحرين حول وحشية النظام الذي مزق اجساد الشباب والاطفال والنساء والرجال على مدى اربعة اعوام متواصلة. وكان من مظاهر تلك الصورة ما انطبع في اذهان الاجانب من مشهد الشعارات التي غطت الحيطان في القرى والمدن والتي تشجب القمع الخليفي وتؤكد المفاصلة بين ابناء البحرين والعائلة الحاكمة التي عاملتهم بوحشية منقطعة النظير. وظن مهندسو هذه السياسة الجديدة ان اساليب التعتيم والتشويش سوف تغير الحقيقة، خصوصا مع استمرار سياسات التعسف والقمع، ومع استمرار اعتقال مئات المواطنين من ابناء البلاد. وظن الحاكم ان الولاء بالتوقيع تحت الاكراه على عريضة تحمل هذا المعنى، او بنشر اعلان نشره اصحابه تحت التهديد بقطع الرزق، او باحتفال ترأسه رموز العائلة الخليفية وبالغوا في تمجيد النظام ورموزه.

هذه الاجواء المهرجانية سابقة لم تشهدها البلاد وتأتي في اطار خطة لمحو آثار الانتفاضة الشعبية المباركة التي اظهرت للعالم ان شعب البحرين يشعر بالقطيعة مع آل خليفة الذين يعتبرهم عنوانا لمآسيه. وتشعر عائلات الشهداء والسجناء والمعذبين والمبعدين انها عانت الكثير على أيدي جهاز التعذيب الذي يدار من قبل رئيس الوزراء، وان تلك المعاناة لم تنته بعد. كما تلاحظ ان القتلة الذين ارتكبوا جرائم القتل والتعذيب يستلمون الاوسمة وانواط الشجاعة من رموز النظام علنا وكأنهم انتصروا على الاعداء. ان شعب البحرين يقرأ في كل ذلك امعانا في الظلم والقهر والاستعباد، ولا يمكن للمظاهر ان تقضي على مشاعره الحقيقية التي تكرست عبر سنوات العذاب. واذا كان النظام قد سمح لبعض الكتاب بالتطرق الى قضايا الدستور والحديث عن الديمقراطية فانه منعهم بشكل قاطع من التطرق الى جريمة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، او التعاطي مع احكام الطواريء التي ما تزال تضيق الخناق على المواطنين. كما منعوا من المطالبة بتقديم مرتكبي جرائم التعذيب الى محاكمة عادلة، ولم يسمح لهم بمطالبة الحكومة بالتصديق على المعاهدات الدولية في ما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية. ومنعوا كذلك من الحديث المسهب عن لجنة حقوق الانسان التي شكلتها الحكومة وبقيت كيانا رمزيا يشارك في المظاهر المهرجانية بدون ان يكون لها دور اجتماعي او حقوقي محدد.

ازاء هذه الحقائق، وفي الوقت الذي تمر فيه الذكرى الخامسة والعشرون للقرار الحكومي المشؤوم بتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، تستمر الازمة السياسية ويرفض ابناء البحرين تناسي شهدائهم وحقوقهم او التستر على المجرمين الذين رفض القانون الخليفي ان يطالهم، بل أصر على مكافأتهم على ما ارتكبوه من جرائم بحق ابناء البحرين. وفيما تعلن الحكومة المغربية مثلا عن تعويض ضحايا

التتمة ص ٨

○ تحل هذا الشهر الذكرى الخامسة والعشرون للقرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، ويتساءل المراقبون عما اذا كان الامير الحالي سوف يمتلك الشجاعة ويتخذ قرارا تاريخيا باعادة العمل بذلك الدستور وغلق ملف الازمة التي خلقها قرار الحل. ويعتزم المواطنون القيام بفعاليات سلمية متحضرة للتذكير بضرورة اعادة العمل بذلك الدستور الذي هو الوثيقة الوحيدة التي توفر للعائلة الخليفية الحاكمة شرعية الحكم، وبدونها يكون حكمهم استبداديا قهريا. ومع ان التعبير الحر عن الآراء ممنوع في الصحف المحلية خصوصا اذا كان يتطرق لقضية من هذا النوع فيتوقع ان يقوم الكتاب الشرفاء بالكتابة في الصحافة الاجنبية. وقد عبرت جهات سياسية دولية عن دعمها لمطالب شعب البحرين ومطالبة الامير باتخاذ ذلك القرار التاريخي. وكانت البلاد قد شهدت خلال ربع القرن الماضي حركات احتجاجية كثيرة كان آخرها الانتفاضة الشعبية المباركة التي هزت ارکان النظام وكشفت افتقاره للدعم الشعبي.

○ كانت زيارة الامير الى لندن محاولة اخرى لتجاوز الازمة السياسية في البلاد والتظاهر باحتواء الموقف وانتهاء المشكلة السياسية. وقد التقى الامير بالمسؤولين البريطانيين، وعقد صفقة سلاح مع شركة بريتيش ايروسبيس للحصول على بعض الانظمة الدفاعية والاجهزة العسكرية والتدريب. ولكن عبّر عدد من الجهات الحقوقية والسياسية عن قلقه ازاء استمرار غياب الحياة الديمقراطية في البحرين وناشد الحكومة البريطانية طرح الموضوع على ضيفها. وطالبت منظمة بريطانية الحكومة بعدم تزويد الانظمة التي لها تاريخ طويل في مجال انتهاكات حقوق الانسان بالاسلحة. ومن لندن قام الامير والوفد المرافق بزيارة الى المغرب التقى خلالها بالملك محمد السادس. وناشدته المعارضة بالاستفادة من تجربة المغرب في مجال حقوق الانسان والانفتاح السياسي خصوصا ان الحكومة المغربية الجديدة قررت غلق ملف انتهاكات حقوق الانسان وتعويض ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

○ اعلن في المنامة عن تقاعد مهندس التعذيب في البحرين، ايان هندرسون، بعد خدمة استمرت ٣٣ عاما. واستقبل الامير ورئيس الوزراء هندرسون وعبرا عن تقديرهما الكبير لخدماته التي تركزت في مجال التعذيب وانتهاك حقوق الانسان. وليس معروفا بعد اين سوف يقضي هندرسون سنوات تقاعده وما اذا كان فعلا سيقطع صلاته بجهاز التعذيب البحريني. وكانت تقارير سابقة قد ذكرت بان الحكومة اشترت له فيلا ضخمة بسنغافورة تقديرا لخدماته التي قدمها للنظام. وما يزال التحقيق جاريا في ملف هندرسون بعد اتهامه بممارسة التعذيب الذي يعتبر جريمة ضد الانسانية.

○ ما تزال كل من البحرين وقطر بانتظار قرار محكمة العدل الدولية حول مشكلة جزر حوار المتنازع عليها بين البلدين. فقد انتهت المرافعات التي قدمها الوفدان امام المحكمة في لاهاي، وانفضت المحكمة لتبدأ مداولاتها الخاصة حيث يراجع القضاة مرافعات الطرفين بعيدا عن الاضواء. وقد طلبت المحكمة مؤخرا من البلدين الاجابة على عدد من الاستفسارات. وتخيم حالة من القلق على المنطقة ترقبا لقرار المحكمة، خصوصا ان العلاقات بين الدوحة والمنامة مرتبطة بقرار المحكمة بعد ان علقت البحرين عمل اللجنة المشتركة التي شكلت في مطلع هذا العام. وقال امير البحرين الشهر الماضي انه يرغب في الوحدة مع قطر. وجاء رد الامير القطري بان الوحدة يجب ان تكون بين الشعبين وان هناك ما يشبه الوحدة بين الانظمة في اطار مجلس التعاون الخليجي.

○ بعد ضغوط متواصلة على حكومة البحرين يبدو ان لديها الآن نية للسماح بوفد من لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بزيارة البلاد في بداية العام المقبل. وقالت التقارير ان الحكومة بدأت استعداداتها لذلك باطلاق سراح بعض الموقوفين تعسفيا والاسراع بمحاكمة البعض الآخر. وقد حدد موعد اولي للزيارة في الفترة ٢٥ فبراير – ٢ مارس ٢٠٠٠. وناشدت المعارضة عائلات المعتقلين تشجيع ابنائهم على الصمود وعدم الخضوع لابتزاز جهاز التعذيب الذي يضغط عليهم لاجبارهم على توقيع افادات مزورة واعتذارات مزيفة.

○ عبر المواطنون عن رفضهم المطلق لمشروع مجلس الشورى باعتباره مناقضا لدستور البلاد. جاء ذلك خلال ندوة اقيمت بالنادي الاهلي في ٤ يوليو الماضي، وشارك فيها عدد من اعضاء لجنة العريضة الشعبية وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة. وكانت الندوة تظاهرة شعبية ضد سياسات القمع والاستبداد التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد بالقوة.

سلاح ظالم ضد ابناء البحرين اسمه : الجنسية والابعاد

منذ الثلث الاول من القرن الماضي استعملت العائلة الحاكمة في البحرين الجنسية كسلاح ضد مناوئيها، فجردتهم من جسنيتهم ونفتهم الى الهند وغيرها. وفي الخمسينات قامت السلطات البريطانية التي كانت تمارس الحماية على مشيخات الخليج ومنها البحرين، بنفي ثلاثة من قادة الحركة الشعبية التي عرفت باسم «الهيئة التنفيذية العليا» الى جزيرة سانت هيلانة بالمحيط الاطلسي بعد تجريدهم من جنسياتهم. وبقوا في سجن تلك الجزيرة النائية التي لا تصل اليها الطائرات حتى الآن، اربع سنوات ونصفا. وبعدها حكمت محكمة بريطانية بعدم قانونية نقلهم من سجن البحرين الى سجن تلك الجزيرة. وفي الستينات، حيث تواصل النضال الوطني ضد الوجود البريطاني في المنطقة، استعمل سلاح التجريد من الجنسية على نطاق واسع، ووجد العديد من المناضلين انفسهم يفرون الى خارج البلاد. وهناك الآن من ابناء البحرين من لم يستطع العودة الى البلاد منذ ما يقرب من اربعين عاما. واستمر هذا النمط من التعامل خلال الثمانينات والتسعينات. وفي مطلع الثمانينات، على وجه المثال، قام النظام بابعاد اكثر من الف مواطن بحجة انهم من اصل فارسي. اما الذين يحملون جوازات السفر البحرينية، والذين ينتمون الى اسر عربية عريقة تمتد اصولها في الجزيرة الخليجية الى ما قبل احتلالها من قبل العائلة الحاكمة، فقد وجدوا انفسهم محرومين من جوازات سفرهم. فمن كان منهم داخل البلاد لم يستطع السفر، ومن كان يتلقى الدراسة في الخارج، رفضت الحكومة تجديد جواز سفره. وخلال حقبة السبعينات والثمانينات، لجأت السلطات البحرينية لاسلوب جديد لقمع المعارضة ومنع الاحتجاج السياسي. ففرضت على الطلاب تجديد جوازات سفرهم سنويا، بحيث تعطى لهم جوازات سفر صالحة لعام واحد فقط، وخلال ذلك العام الدراسي يتم متابعتهم خلال دراستهم الجامعية، فاذا ثبت لدى السلطات انهم يمارسون السياسة، لم تجدد جوازات سفرهم بعدها. وتبدو اصابع البريطاني، ايان هندرسون، مهندس سياسات القمع في البحرين، واضحة في هذه القرارات. فهو الذي فرض على البلاد قانون امن الدولة في سبتمبر ١٩٧٤، الذي ادى رفضه من قبل التحالف الوطني – الاسلامي في المجلس الوطني الى حل ذلك المجلس حتى اليوم.

ويبدو هنا تداخل مسألة الجنسية بالنفي القسري. فسحب الجنسية اجراء اولي يتم مع اغلب الناشطين السياسيين، بل حتى من ليس له باع طويل في السياسة لم يسلم من ذلك الاجراء القمعي، حيث تكفي الشبهة لسحب جواز سفر المواطن. وحتى من يعطى له جواز السفر يجد نفسه ممنوعا من السفر، فما ان يصل الى نقطة الحدود سواء البرية ام البحرية ام الجوية، حتى يبادر مسؤولو الهجرة لسحب جوازه ومنعه من السفر. وعليه ان يقضي شهورا عديدة اخرى لاسترجاع جواز سفره الذي، كما هو واضح، لا يوفر له القدرة على مغادرة البلاد. اما من هو خارج البلاد، فيصعب تجديد جواز سفره له. فاذا ذهب الى سفارة بلده في العاصمة التي يعيش فيها طلب منه العودة الى البلاد لتجديده، وهو يعلم ان عودته الى البلاد تعني عدم خروجه منها ثانية. وفي السنوات الاخيرة، اعتاد الكثيرون على السفر الى البحرين لتجديد جوازات سفرهم. فما ان تحط ارجلهم ارض المطار حتى يتم احتجازهم، واذا كانوا من غير الناشطين السياسيين، فلربما اعطيت لهم جوازات سفرهم مجددة لعام واحد، ثم اعيدوا الى الوجهة التي جاؤوا منها.، اما اذا كان لديهم نشاط سياسي فيتم ارجاعهم الى البلاد التي رجعوا منها او الى احدى دول الخليج العربية مثل الامارات والسعودية. وهناك اتفاق – حسب ما يبدو – بين سلطات البحرين وسلطات تلك البلدان للسماح للمواطنين البحرينيين بدخول اراضيهم والبقاء فيها حتى يتم بحث امرهم بعد سنوات.

هذه الدوامة من القمع لم تتوقف حتى الآن. فعندما ذهب المواطن الاستاذ عبد الجليل النعيمي من ابوظبي الى البحرين بعد غياب دام اكثر من عشرين عاما، تم ارجاعه بعد منعه من الدخول. وقال له مسؤولو الهجرة: «لن يسمح لك بالعودة الى بعد كتابة رسالة اعتذار الى الامير والتماس السماح بالعودة». ويستعمل هذا الاسلوب على وجه الخصوص مع الناشطين السياسيين او الذين لهم تاريخ نضالي. وقد استثني من هذه القاعدة عدد قليل من المواطنين البحرينيين الذين عادوا الى البلاد في الاثني عشر شهرا الماضية. فقد سمح لعدد محدود جدا منهم بدخول البلاد ولكن الاغلبية اعيدت من حيث اتت.

وقد شهدت المنظمات الحقوقية الدولية على ما يجري في البحرين خصوصا ازاء مسألة الابعاد القسري للمواطنين. تقول منظمة العفو الدولية في تقريرها الاخير الذي صدر الشهر الماضي تحت عنوان: «الابعاد القسري»: «استمر منع المواطنين البحرينيين الذين قضوا وقتا خارج بلادهم من دخولها. ففي يناير الماضي حاول عبد المجيد محسن العصفور وزوجته واطفاله الخمسة دخول البحرين. فتم توقفيهم في مطار المنامة لمدة يومين، واصدرت لهم جوازات سفر صالحة لمدة عام واحدة ثم ابعدوا قسرا الى لبنان. وعندما حاول محمد رضا النشيط وزوجته معصومة عبد الله واطفالهم الثمانية العودة الى البلاد تم احتجازهم عشرة ايام في شهر يوليو بمطار المنامة واعيد ابعادهم قسرا الى دولة الامارات العربية المتحدة. وقد منعت خمس عائلات على الاقل من دخول بلادها خلال العام. واحصت المعارضة حوالي ٤٠ شخصا منعوا من دخول البلاد في شهر يوليو من العام الماضي، اي بعد ثلاثة شهور من تولي الامير الحالي الحكم بعد و فاة والده. واستمرت تلك السياسة حتى الآن، كما ذكرنا حول قضية الاستاذ عبد الجليل النعيمي.

وقد سجلت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية هذه الظاهرة في تقريرها الذي اصدرته في العام ١٩٩٧ حيث افردت حيزا خاصا لموضوع الابعاد القسري قائلة: «تقف البحرين متفردة في العالم العربي وربما في العالم تقريبا في مارستها غير المشروعة والفاضحة بابعاد مواطنيها قسرا، منتهكة بشكل واضح المادة ١٣ (٢) من الميثاق العالمي لحقوق الانسان والمادة ١٧ (ج) من دستور دولة البحرين التي تنص بوضوح: «لا يجوز ابعاد اي مواطن من البحرين، ولا يجوز منعه من العودة». وطرح تقرير المنظمة تفصيلا حول هذه السياسة. وقالت انه في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ سمح لعدد غير محدد من البحرينيين الذين يعيشون في المنافي بالعودة وفي ١٩٩٤ قالت وزارة الخارجية الامريكية ان ٢١ منفيا حصلواعلى عفو وسمح لهم ولعائلاتهم بالعودة. واضافت المنظمة: «ومع ذلك استمر الابعاد القسري ومنع المواطنين من العودة الى بلدهم». وطرح التقرير قضايا ابعاد عديدة من بينها قضية الشيخ علي سلمان والذكتور عبد الهادي خلف والاستاذ عبد الله الراشد وجمال حبيب عمران.

اما تقرير وزارة الخارجية الامريكية الاخير (للعام ١٩٩٩) فيتطرق الى هذه القضية بشيء من الايجاز قائلا: «في السابق قامت الحكومة بالغاء جنسية الاشخاص الذين اعتبرتهم تهديدا لامنها. وتعتبر الحكومة هؤلاء الاشخاص قد اخلوا بشروط جنسيتهم وفقا لقانون الجنسية للعام ١٩٦٣ لانهم قبلوا بجنسية اجنبية او جوازات سفر، او قاموا بانشطة مناوئة للحكومة في الخارج. وقد اعترضت المجموعات المنفية واصدقاؤهم في الداخل هذه الممارسة وقالوا ان قيام الحكومة بسحب الجنسية بدون اجراءات قانونية ينتهك الدستور». ويقول التقرير في مكان آخر: «ان الجوازات يمكن ان تمنع عن البعض لاسباب سياسية. وهناك حوالي ٣ بالمائة من المواطنين من فئة البدون واغلبهم من اصول شيعية فارسية. فهؤلاء ليس لديهم جوازات سفر ولا يستطيعون الحصول عليها، وقد يحصلون على وثائق سفر كساكنين في البحرين». ويستمر التقرير في القول: «ان المواطنين الذين يعيشون في الخارج ويتهمون بتهم سياسية او جنائية قد يتعرضون للاعتقال والمحاكمة لدى عودتهم الى البلاد. وحسب قانون الجنسية للعام ١٩٦٣، يحق للحكمة ارفض طلبات تجديد الجوازات لاسباب معقولة، ولكن للمتقدم حق الاستئناف امام المحكمة المدنية العليا. ويضيف التقرير: «لقد قامت الحكومة باصدار جوازات سفر مؤقتة صالحة لسفرة واحدة في العام لاشخاص تود التحكم فيهم... ويمكن للمقيم غير المواطن مثل البدون الحصول على وثيقة سفر صالحة لسنتين ويمكن تجديدها في السفارات البحرينية في الخارج. ويجب على حامل هذه الوثيقة الحصول على تأشيرة دخول للعودة الى البحرين». وتجدر الاشارة الى ان هناك نصا قانونيامرتبطا بقانون الجنسية المذكور تستند عليه الحكومة في حرمان قطاع كبير من المواطنين من حق التجنس وهو ان المواطنين غير المسجلين لدى الحكومة قبل العام ١٩٥٩ لا يحق لهم الحصول على الجنسية البحرينية. ويواجه المواطنون البدون مشاكل كثيرة منها حرمانهم من الحصول على السجل التجاري او تملك الارض والعقار او التمتع بالخدمات المدنية العامة او الحصول على منح دراسية.

ازاء هذه الحقائق يمكن اعتبار مشكلة الجنسية والتجنيس واحدة من الاسلحة السياسية التي تستعلمها الحكومة ضد معارضيها، وفي ذلك انتهاك كبير لدستور البلاد والمواثيق الدولية. وكما تمت الاشارة اليه، فان فئة البدون من اشد الفئات حرمانا وتعرض للظلم. ويبلغ عدد هؤلاء اكثر من عشرة آلاف مواطن محرومين من الجنسية وجواز السفر لانهم ينحدرون من اصول فارسية. بينما قامت الحكومة في الاعوام الاربعة الاخيرة باستقدام اعداد كبيرة من البدو وتوظيفهم في اجهزة القمع والشغب والحرس الوطني، ومنحتهم الجنسية البحرينية في فترة قصيرة جدا. بينما ابناء البحرين الاصليون محرومون منها كما هو الحال مع الاعداد الكبيرة نسبيا من المعارضين في الخارج. وحتى في الداخل فهناك الآن مئات المواطنين الذين يمنعون من حق الحصول على جواز السفر، واذا حصلوا عليه منعوا من السفر عند الحدود. اما فئة البدون فهي المشكلة الكبرى التي ترفض الحكومة التعاطي معها بايجابية، خصوصا ان هؤلاء ولدوا في البحرين وتوارثوا المواطنة ابا عن جد. لكن الاعتبارات السياسية والرغبة في ابقاء التركيبة السكانية لصالح النظام الحاكم، تمنع الحكومة من تجنيس هؤلاء او اعطائهم جوازات سفر عادية.

سعيد الشهابي

لندن – ١ يوليو ٢٠٠٠

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠٠

٣٠ يونيو

● انتهت يوم امس المرافعات الاولية التي قدمتها كل من البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، واعطت المحكمة الطرفين مهلة اسبوعين كحد أقصى لتلقي ردودها على ثلاثة اسئلة جديدة قبل اغلاق ملف المرافعات في الخلاف الحدودي بين البلدين. والاسئلة الثلاثة هي: تحديد حدود الزبارة جغرافيا، وتقديم الادلة التي تدعم ادعاءات كل طرف والموقف القطري من خمس وثائق قدمتها البحرين، لتأكيد سيادتها على الزبارة. واعتبر الجانب البحريني ان قطر «اظهرت نيتها الاستحواذ على ملكيات الغير، وعجزت عن تقديم وثائق تثبت حقوقها او جزءا منها على قطعة جرادة وغيرها من الجزر». واتهمت قطر بـ «التلاعب بمصطلحات ومفاهيم في طروحاتها الخاصة بالخلاف على الزبارة وجزر حوار وقالت ان «البحرين تعتبر كل الجزر تابعة لها بفعل التكوينات الطبيعية». وبانتهاء المرافعات الاولية دخلت القضية مرحلة حاسمة حيث يتوقع ان تصدر المحكمة حكمها النهائي قبل نهاية هذا العام، وعليه سيتحدد مصير المناطق المتنازع عليها بين البلدين. وهناك شعور بان الفترة المقبلة لن تخلو من توتر في العلاقات السياسية بين قطر والبحرين، ولكن لا يتوقع ان تتردى الاوضاع اكثر. ويتمنى ابناء البحرين وقطر ان تنتهي المسألة الخلافية بشكل نهائي وتنفتح الابواب امام فرص اكثر ايجابية للتعاون بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين.

● وفي جنيف تنهي القمة التي عقدتها الامم المتحدة حول التنمية اعمالها هذا اليوم بعد مداخلات استمرت على مدى الايام الاربعة الماضية وشارك فيها عدد كبير من القادة والوزراء من مختلف انحاء العالم. وشاركت المنظمات غير الحكومية في فعاليات القمة حيث لفتت الانظار الى المصاعب التي تواجه الدول النامية بسبب تراجع عائداتها مع توسع الهوة بينها وبين الدول الصناعية. وقد ألقى المعارض البحريني، الدكتور عبد الهادي خلف، محاضرة باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف بعنوان: «انعكاسات العولمة على انشطة المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية». ونظمت هذ الندوة الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات في بعض المناطق. وعرف من بين المعتقلين الشاب اسحاق ... من منطقة النويدرات وذكرت المصادر ان هذا الشاب تعرض للاعتقال سابقا وحكم عليه بالسجن خمسة اعوام بسبب مشاركته في المعارضة الدستورية.

● كما قالت الحكومة ان الحريق الذي حدث في السوق قبل ثلاثة ايام كان من عمل شخص يدعى قمبر عوض الذي اعتقلته السلطات بينما كان متواجدا بالقرب من مكان الحريق. وذكرت مصادر الحكومة ان قمبر اعترف بانه هو المسؤول عن الحريق وانه قام بذلك بدافع من اليأس في نفسه بعد ان خسر في تجارته كثيرا واصبح على وشك الافلاس. ولم يمكن التأكد من بيان الحكومة خصوصا انها لم تشكل لجنة تحقيق خاصة في ما حدث. وذكرت المصادر كذلك خبرا لم يمكن التأكد منه بعد مفاده ان احد مرافقي الشيخ علي بن خليفة آل خليفة ، وزير المواصلات نجل رئيس الوزراء،، أقدم على عملية انتحار لاسباب غير معروفة. ويعرف هذا المرافق باسم «خليفة». ولم يمكن التأكد من سبب الانتحار. وكان احد الوزراء الخليفيين قد انتحر قبل عامين في ظروف غامضة.

● وفي المانيا تطرقت صحيفة Die Zeit الى مسألة التبادل على السلطة في العالم العربي، وقالت ان الزعماء الجدد لم يثبتوا حتى الآن انهم ادوات للتغيير الديمقراطي. وقالت ان الحكام الجدد ومن بينهم الشيخ حمد آل خليفة، امير دولة البحرين «لن يكونوا قادرين على ضمان سلطتهم على المدى البعيد الا من خلال اقناع شعوبهم بآفاق مستقبلية افضل، ولحد الآن لم يبدأ اي منهم باقرار تغييرات جوهرية».

٣ يوليو

● كرّمت العائلة الخليفية الحاكمة يوم امس الاول اللواء ايان هندرسون، مستشار وزير الداخلية لشؤون الامن، وذلك بمناسبة «تقاعده عن العمل» بوزارة الداخلية. ونقلت وكالة الانباء الرسمية ان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة استقبل وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة «الذي قدم لسمو الامير اللواء ايان هندرسون». وقد امضى هندرسون ٣٤ عاما بوزارة الداخلية بدأها رئيسا لجهاز القسم الخاص وانهاها مستشارا لوزير الداخلية. وقالت الوكالة: «اعرب سمو امير البلاد عن عميق الشكر والتقدير على كل ما بذله من جهود طيبة في عمله». ويعتبر هندرسون مهندس التعذيب وسياسات القمع في البحرين، وانصبت جهوده على قمع ابناء البحرين وتعذيبهم، حيث استشهد على يدي جهازه اكثر من خمسين مواطنا اما بالتعذيب او برصاص الشرطة. وحضر لقاء التكريم الشيخ علي بن عيسى آل خليفة، وزير شؤون الديوان الاميري والشيخ خالد بن احمد آل خليفة وزير الدولة لشؤون الديوان الاميري والشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الامن. وبث تلفزيون البحرين لقطات من تكريم العائلة الحاكمة لمهندس التعذيب، حيث بدا هندرسون جالسا الى جوار الامير مكرّما. وكان الامير قد منح هندرسون في شهر مارس الماضي وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى لقاء خدماته في جهاز التعذيب. وعبر

مجلس الشورى المنتخب لا يمكن ان يكون بديلا عن المجلس الوطني

بعد حوالي ست سنوات على الأحداث الدامية المؤلمة التي شهدتها الساحة البحرينية، على إثر الانتفاضة الشعبية المباركة الداعية إلى الإصلاح السياسي والدستوري، وبعد تزايد الانتقادات والاعتراضات الدولية لسياسة الاستبداد والقمع، اضطر رئيس وزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وهو الرجل القوي في الدولة، إلى تخفيف لهجة التحدي لمواجهة مطلب الديمقراطية الذي أجمع عليه شعب البحرين وناضل من أجله على مدى سنوات كثيرة، وأعلن في مطلع الشهر الماضي، عن جعل مجلس الشورى المعين حاليا، مجلسا منتخبا عن طريق التصويت الشعبي في العام ٢٠٠٤، ومشاركة المرأة البحرينية في عضوية المجلس القادم خلال هذا العام، في خطوة تبدو أنها فرصة لإحداث «تنفيس سياسي». ويعتقد رئيس الوزراء أن الأوضاع البحرين، سوف تستقر بعد حدوث هذا التغيير.

ومع أن هذا الإعلان قد يشكل تغيرا في سياسة حكومة خليفة بن سلمان، تجاه حلحلة الوضع المأزوم منذ العام ١٩٩٤، يرى المحللون أن هذه الخطوة أظهرت أن الحكومة لا تزال تفتقر إلى إرادة شجاعة لإجراء تغييرات جوهرية على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي لا تزال تعاني من أزمة خطيرة يتوجب على الحكومة تدليلها قبل فوات الأوان. وأما المعارضة البحرينية فقد اعتبرت هذه الخطوة بأنها مجرد محاولة صريحة للالتفاف على المجلس الوطني المنتخب، ولا تمتلك أية قيمة حقيقية معبرة عن حسن النية في تغيير جوهري على طريق الديمقراطية والتعددية السياسية التي يطالب بها السواد الأعظم من شعب البحرين. ورأت أن أبواب التغيير والتجديد المنشود يجب أن تفتح على مصراعيها للمشاركة السياسية وتأسيس مجتمع مدني حقيقي في البحرين، وليس في مبادرات جزئية بسيطة من هذا النوع.

وفي معرض توضيح آراء المعارضة البحرينية في أن هذه الخطوة ليست ذات شأن بالنسبة للتغيير والتجديد السياسي في البحرين، خاصة وأنها ستأتي بعد أربع سنوات منذ الآن، قال بيان لحركة أحرار البحرين: «أن هذه الخطوة البسيطة لن تكون ذات أهمية في مشوار التغيير المطلوب في البحرين، وأنها تعكس إصرار حكومة البحرين على رفض مطلب الديمقراطية الذي يناضل من أجله شعب البحرين على مدى سنوات كثيرة، وقدم من خلاله المزيد من الشهداء الأبرار ومن التضحيات الجسام التي فاقت كل ما هو معقول بالنسبة لشعب قليل ودولة صغيرة مثل البحرين».

وقال بيان آخر للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين: «أن انتخاب مجلس الشورى بطريقة غير دستورية، لن يكون مجلسا شرعيا، لأن دستور البحرين دعا إلى انتخاب مجلس وطني يملك كامل الصلاحيات الرقابية والتشريعية، وليس شكل مؤسسة تساعد الحكومة في المشورة والرأي حتى لو كانت منتخبة بواسطة الاقتراع الشعبي».

وبالنسبة لعدد كبير من المواطنين البحرينيين، وبخاصة من الذين ناضلوا من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، هناك أصوات واضحة تتحدث عن امتعاضها من تلك الخطوة التي تحاول الحكومة من خلالها القفز على ضرورات الأمر الواقع، وعلى مواد دستور البحرين التي تؤكد على حق انتخاب المجلس الوطني عبر التصويت والتشريعات ومراقبة ومحاسبة الحكومة على ممارساتها وأفعالها أمام المجتمع.

بهذه القراءة السريعة لا يحتاج قرار رئيس وزراء البحرين إلى جهد كبير للتعرف عليه وفهم مقاصده. إنه واضح وصريح، ولا يمكن تصوره بأنه يتمتع بقدر كبير من الشفافية والمسؤولية تجاه تدليل الأوضاع وتطبيعها بعد ما حدث في سياق الانتفاضة الشعبية وحتى الآن. فالحكم لا يزال يواصل نهج المراوحة في مكان الأزمة السياسية التي تسبب بها في أعقاب الانقلاب على الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب، ويحاول أن يعالج الأزمة بأزمة، وذلك عندما يفرض على المجتمع مراسيم مجحفة وقوانين وأنظمة غير دستورية، ولا تنسجم مطلقا مع الواقع المعاش الذي يستلزم المشاركة الشعبية في المشورة والرأي. لقد قطع الحكم وعودا كثيرة لشعب البحرين بفتح صفحات جديدة من التعاون والتسامح والعدل، لانه لا سبيل لأمن واستقرار البحرين إلا بالتسامح والمساواة والعدل، وحتى الآن يرفض الوفاء بها. حيث لا يزال الحكم يشيع أجواء الظلم والاستبداد وقهر الإرادة الشعبية.

وما دام قرار انتخاب أعضاء مجلس الشورى غير دستوري ولم تجمع عليه أوساط الرأي العام، فإنه من دون أدنى شك يسير في الاتجاه المعاكس، أي أنه يقفز على الأمر الواقع بأسلوب المماطلة والخداع واستغفال الناس.

ومثل ما جرى في الماضي، عندما رفض الشعب كل قرار حكومي لا يستند إلى دستور البحرين، فإن هذا الشعب اليوم يرفض أي قرار لا يستند إلى الدستور، ولا يحظى بالثقة الشعبية. ولهذا فإن قرار الإعلان الحكومي عن انتخاب مجلس الشورى في العام ٢٠٠٤، يعتبر قرارا ضد الدستور وهو يتعلق فقط بالجهة التي أصدرته.

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠٠

المواطنون عن سخطهم وانزعاجهم الشديد لتكريم من عذب ابناءهم بهذه الصورة.

● وعلم من جهة اخرى ان الضغط الدولي على الحكومة قد أرغمها على الموافقة على زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي في نهاية شهر فبراير المقبل، اي قبل انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد عدة مرات بسبب اكتظاظ السجون وغرف التعذيب بابناء البحرين. وتعد الحكومة الارضية لتلك الزيارة وذلك بالاسراع في محاكمة الابرياء امام محكمة امن الدولة التي يترأسها عادة احد افراد العائلة الحاكمة. وربط حقوقيون دوليون بين الاعتقال التعسفي والمحاكمات معبّرين عن قلقهم من المحاكمات الجائرة التي تجرى بهدف التخلص من الاعداد الكبيرة من المعتقلين. وطبقا لقوانين الامم المتحدة فان استمرار اعتقال اي مواطن بعد محاكمة جائرة يعتبر اعتقالا تعسفيا.

● واكدت التقارير الواردة من السجن ان كل من الا ستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي ومهدي سهوان والشيخ صادق الدرازي معتقلون في زنزانات انفرادية تفتقر الى ادنى مقومات العيش الانساني، وذلك بسجن المنامة. وقد امر رئيس الوزراء بمعاقبتهم بعد رفضهم التوقيع على افادات مزورة او التقدم بطلب عفو من الامير او التنازل عن مطالبهم المشروعة. ونقل الباقون الى سجن جو لتفريقهم عن بعضهم البعض امعانا في تعذيبهم. ومن بين المعتقلين بسجن جو رقم ٣ كل من الشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية، ومنها لجنة الاعتقال التعسفي التدخل الفوري للحفاظ على سلامة هؤلاء ومنع الاستمرار في تعذيبهم. كما ناشدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي زيارتهم في زنزاناتهم ووقف انتهاك حقوقهم.

● واكدت التقارير كذلك ان رئيس الوزراء اصدر قرارا باعادة فرض الحصار الظالم على الشيخ الجمري بعد ان رفض اجراء مقابلة مزيفة مع رئيس تحرير صحيفة «اخبار الخليج». وقد وضع الشيخ الجمري شروطا للمقابلة منها ايصال نسخة منها الى وكالات الانباء الدولية في المنامة ليتضح اي تحريف تقوم به الجريدة المذكورة. والمعروف ان وسائل الاعلام الحكومية تنشر على السنة المواطنين ما لم يقولوه بتمجيد المسؤولين عن التعذيب في البحرين.

● وفي جنيف قام وفد لجنة الدفاع عن حقوق الانسان الذي شارك في القمة الاجتماعية للامم المتحدة بعرض فيلم وثائقي عن التعذيب في البحرين، وحضر العرض حوالي ١٥٠ شخصا استغربوا من الحالة التي وصلت اليها انتهاكات حقوق الانسان في هذه الجزيرة الصغيرة. ووزعت خلال الدورة ادبيات المعارضة على نطاق واسع، الامر الذي ازعج المسؤولين الحكوميين. وكان تعاطف الناشطين الحقوقيين مع قضية البحرين واضحا، حيث وقع عدد منهم على عريضة تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين.

٤ يوليو

● استقبل خبر تقاعد مهندس التعذيب في البحرين بارتياح شعبي واهتمام دولي. فايان هندرسون، الضابط البريطاني الذي أنشأ وأدار جهاز التعذيب في البحرين منذ العام ١٩٦٦، اصبح موضع اهتمام دولي خصوصا منذ ان بدأت ملاحقته كمجرم ضد الانسانية. وقد بثت القناة الرابعة البريطانية الليلة الماضية الخبر مع مقتطفات من الفيلم الوثائقي الذي كانت قد بثته في مطلع العام. ونشرت صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان: (استقالة «رئيس التعذيب» البريطاني). وجاء في المقال ما يلي: «استقال بشكل مفاجيء يوم امس كولونيل بريطاني متهم بالتعذيب عندما كان يدير جهاز الشرطة السرية في البحرين، من منصبه كمستشار لوزارة الداخلية بالجزيرة. وقال بيان بثته وكالة انباء الخليج ان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، التقى ايان هندرسون وشكره على «خدمته الطويلة في دائرة الامن». وقالت الصحيفة: «لقد استلم السيد هندرسون، ٧١، مهمة الامن في البحرين في ١٩٦٦، قبل خمس سنوات من حصول البحرين على استقلالها من بريطانيا. وعمل سابقا في كينيا المستعمرة وحارب انتفاضة الماوماو. وقد اشتكت مجموعات المعارضة في البحرين التي يبلغ سكانها ٤٠٠,٠٠٠ من انتهاكات حقوق الا نسان. وفي ١٩٩٥ اتهموا هندرسون «بالتخطيط لحملة قاسية من القمع». وقد نفى هذه التهمة». وذكرت الصحيفة ان تقاعد هندرسون جاء في الوقت الذي اتخذ فيه الامير خطوات لتحسين الاوضاع. ونسبت الى ناطق باسم منظمة العفو الدولية قوله: «لقد اثرنا بشكل مستمر قلقنا ازاء التعذيب مع السلطات البحرينية ومع هندرسون نفسه منذ ١٩٨٧. ونفت حكومة البحرين بشكل مضطرد التعذيب، ولكنها، حسب علمنا، لم تقم باي تحقيق مناسب». وقالت ان هندرسون «ترك منصبه كرئيس لجهاز الامن قبل عامين ليصبح مستشارا لوزير الداخلية. وفي يناير من هذا العام، اعلن جاك سترو، وزير الداخلية، بان فرع الجريمة المنظمة التابع لشرطة لندن يقوم ببحث انشطة هندرسون. جاء ذلك بعد ان اكتشف ان هندرسون احتفل برأس السنة الميلادية بمنزله في دارتمور، الذي وضعت عليه علامة كبيرة تقول: «احذر الكلاب». وقال اللورد ايفبوري، نائب رئيس الجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان ان من الممكن اعتقال هندرسون اذا وضع قدميه في بريطانيا مرة اخرى. واكدت سكوتلاند يارد (الشرطة البريطانية) امس ان الاوراق المتعلقة بالقضية ما تزال قيد البحث».

● في غضون ذلك علم ان جهاز التعذيب البحريني شن الاسبوع الماضي عدوانا على منطقة البلاد القديم واستهدف منازل عدد من المواطنين. وخلال العدوان اعتقل كل من: جعفر محمد الحمدي، ٣٠، عبد علي احمد المرهون، ٣١، محمد جعفر جاسم، ١٩، خليل ابراهيم المطوع، ١٩، السيد جابر السيد ابراهيم، ١٧. اما الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي، ١٩، فقد سقط على الارض من اعلى المنزل عندما كان الجلادون يطاردونه، فكسرت يده واصيب في حوضه. ومع ذلك قام المعتدون بضربه وتعذيبه وهو على تلك الحالة. وبعد يومين من التعذيب الوحشي اطلق سراح المعتقلين ونقل الشاب المصاب الى المستشفى. وقد اتبعت السلطات مؤخرا اسلوب انزال اقصى قدر ممكن من التعذيب بحق المعتقلين في اقصر وقت ممكن ثم اطلاق سراحهم وذلك تجنبا للاعتقال الطويل الامد خصوصا ان آل خليفة متهمون بالاعتقال التعسفي وينتظرون زيارة من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وفي ٣٠ يونيو شن مرتزقة النظام اعتداء وحشيا على منزل الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، بمنطقة البلاد القديم. وحيث لم يكن موجودا فقد قاموا بمصادرة سيارته واعتقال اخيه، ميرزا، كرهينة. وكان سعيد قد قضى ثلاث سنوات في غرف التعذيب سابقا. واعتقل في ٢١ يونيو الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه، واحتجز لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله بعد تعذيب وحشي.

● وعلم من جهة اخرى ان عددا من المواطنين اعتقلوا في شهر يونيو ١٩٩٦ وافرج عنهم في يونيو ٢٠٠٠ بعد ان حكمت المحكمة بسجنهم سنتين، اي انهم قضوا ضعف المدة المحكومين بها وراء القضبان. وهؤلاء هم: جعفر حسن عيسى، عادل ابراهيم محمد عباس، محمد رضا آل عباس، قاسم حمزة عباس العصفور، وقاسم هلال. وجميع هؤلاء من منطقة المعامير.

● وقد انتشرت موجة جديدة من الاضطرابات وذلك مع اقتراب الذكرى المشؤومة بمرور ربع قرن على حل البرلمان وتعليق العمل بدستور البلاد. فقد سمعت في الايام القليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز بمنطقتي البلاد القديم والمعامير. كما شوهدت شعارات وطنية جديدة بمنطقتي اسكان جدحفص والبلاد القديم.

٥ يوليو

● اقيمت يوم امس بالنادي الاهلي بالمنامة ندوة حول الديمقراطية حضرها عدد كبير من المواطنين. وتحدث في الندوة كل من السيد عبد العزيز أبل والمحامي ابراهيم عيسى. وشارك في النقاش عدد من المثقفين من بينهم السيد ابراهيم كمال الدين، والمحامي عبد الله هاشم، عضوا لجنة العريضة الشعبية والصحافي عبد الله العباسي، والصحافي علي صالح، حيث ناقشوا اهمية المساءلة الديمقراطية وضرورة عودة الدستور والمجلس الوطني المعطل منذ ١٩٧٥، وبناء مجتمع مدني حقيقي في البحرين. واعتبر المشاركون مجلس الشورى مؤسسة غير دستورية ولن تحل المشكلة السياسية في البلاد.

● وذكرت الانباء ان المواطن الشاب ميثم بدر الشيخ نقل يوم امس من غرفة التعذيب الى المستشفى العسكري بعد ان تدهورت صحته بشكل مروع. وقد تعرض هذا الشاب لتعذيب شديد على يدي المدعو بدر الظاعن الذي تواترت التقارير حول ممارسته التعذيب على نطاق واسع. ووصفت حالته بانها خطيرة جدا. ورفضت السلطات اطلاق سراحه برغم تداعي حالته الصحية. وما يزال شقيقه ، محمد، معتقلا لدى جهاز التعذيب منذ فترة طويلة. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية بالتدخل الفوري لانقاذ حياة ميثم الشيخ واطلاق سراح اخيه. وهذان المواطنان تربطهما صلة قربى قوية مع سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلتها الحكومة للدفاع عنها في المحافل الدولية.

● وتواصلت التقارير التي تؤكد تصاعد سياسات القمع والتعذيب في البلاد. فقد اكدت الانباء ان المواطن حسين التتان، من منطقة المنامة، المعتقل منذ ديسمبر ١٩٩٤، يقبع في زنزانة انفرادية بسجن جو وذلك للشهر السابع على التوالي. وتقول الانباء ان الجلاد رياض فزاع اتخذ قرار تعذيب هذا المواطن انتقاما منه بسبب مواقفه المبدئية. وقالت تلك الانباء ان النساء الثلاث المعتقلات بمركز التعذيب بمدينة عيسى يتعرضن لمعاملة سيئة جدا. وقبل اسابيع قليلة قطعت الزيارة المخصصة لهن بعد خمس دقائق فقط من بدئها. وقبل اسبوعين رفضت عائلاتهن الذهاب لزيارتهن احتجاجا على استمرار مسؤولات السجن في مضايقتهم والضغط عليهم اثناء الزيارة. وقالت الانباء كذلك ان عائلة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي تعرضت للتحقيق عندما استدعيت معه في ٢٢ يونيو الماضي. وعلم كذلك ان الشاب حسين عيسى الجزيري، ٢٥، ما يزال يقبع في زنزانات التعذيب منذ اعتقاله في مطلع الشهر الماضي بدون اي مبرر.

● وبعد اعتقال تعسفي دام اكثر من ثلاثة اعوام متواصلة بدون تهمة او محاكمة اصدرت محكمة امن الدولة احكاما قاسية بحق عدد من المواطنين من مدينة عيسى وتوبلي والكورة وكانوا اطفالا عند اعتقالهم. وكانت الاحكام كالتالي: طاهر عباس حسين محفوظ، ١٨ (سبع سنوات)، علي الشيخ موسى حسن العريبي، ١٨ (سبع سنوات)، نبيل عبد النبي الصفار، ١٩ (خمس سنوات)، جواد سلمان عيسى، ١٩ (خمس سنوات)، عمار سلمان عيسى، ١٨ (خمس سنوات)، محمد بدر الشيخ، ١٨ (خمس سنوات)، ناجي احمد سلمان محمد، ١٨ (خمس سنوات)، صادق علي الشوفة، ١٨ (خمس سنوات)، حميد علي ابراهيم، ١٨ (خمس سنوات)، السيد جعفر، ١٨ (خمس سنوات). واصدرت محكمة امن الدولة في جلسة اخرى احكاما تعسفية بالسجن لمدة ثلاث سنوات على كل من: حسن منصور الطبال، ٢٨، وعبد الجليل الشراح.

● وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا وافرج عنهم بعد تعذيب وحشي كل من: السيد سعيد عدنان الوداعي، نادر يوسف طاهر، يوسف البوسطة، عزيز عبد الحسن عيسى، عبد الحسين سلمان، وفاضل نعمة. واعتقل الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه مرة اخرى لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله.

● وفي لندن طرحت قضية الحرمان من الجنسية في البحرين ضمن مداخلة القيت في الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمتين اخريين يوم السبت الماضي. وجاء في المداخلة وصف لسياسة الحكومة تجاه الجنسية، حيث يحرم

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠٠

ابناء البحرين منها بينما تعطى للمرتزقة الاجانب. وتطرقت المداخلة الى استعمال الجنسية والجواز كسلاح سياسي ضد المعارضين، حيث يحرم المواطنون منها بشكل تعسفي. وتطرق الحديث عن البحرينيين المحرومين من الجنسية بدعوى انهم من اصول فارسية، وقدر عدد هؤلاء باكثر من عشرة آلاف مواطن. واستعرضت المداخلة تاريخ التعسف في اعطاء الجنسية وابعاد المواطنين منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى الاسبوع الماضي عندما منع المواطن عبد الجليل النعيمي من دخول البلاد لدى عودته اليها من الامارات العربية المتحدة.

٦ يوليو

● ذكرت بعض الانباء ان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، سوف يغادر البلاد في وقت لاحق للاقامة في فيلا ضخمة في سنغافورة اشترتها له حكومة البحرين تكريما له. ولم يتضح حتى الآن متى سيغادر البلاد، ولكن يعتقد انه سوف يتردد عليها بشكل منتظم، خصوصا لمتابعة شؤون جهاز التعذيب الذي أنشأه. وكانت العائلة الحاكمة قد قامت بتكريمه رسميا تقديرا لخدماته التي تركزت على قمع ابناء البحرين على مدى ٣٤ عاما.

● ومن جهة اخرى اتهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDحكومة البحرين بانها حولت المنامة الى ملاذ آمن للمتهربين من دفع الضرائب في بلدانهم. وهددت المنظمة بانها ستتخذ اجراءات ضد البحرين اذا لم تقم بتغيير انظمة الضرائب المعمول بها حاليا. وكانت البحرين هي الدولة العربية الوحيدة التي وجهت لها تلك الاتهامات من هذه المنظمة الدولية التي تضم جميع الدول ذات الاقتصادات النامية في العالم.

هناك الآن ضجة صامتة بوزارة الداخلية بعد قيام احد جلاوزتها بتعذيب ثلاثة مواطنين بوحشية وبدون مبرر. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد رفع نادي المنامة الرياضي قضية ضد مسؤول امني رفيع المستوى ويدعى محمد عبد الله الزايد. ففي ٢٩ يونيو الماضي حدثت مشادة كلامية بين الشرطة وثلاثة من مشجعي نادي المنامة الذي كان يستعد لخوض مباراة مع نادي المحرق . فقام المسؤول المذكور باستدعائهم وضربهم بقسوة، حتى أسال دماءهم قبل ان يرمي بهم خارج الاستاد الرياضي. وكان هناك خوف على حياتهم ولكن تم انقاذهم عن طريق سيارات الاسعاف. واستعمل الزايد كل ما امامه لضربهم مثل الكراسي والادوات الحادة. وقد فاز نادي المنامة على نادي المحرق، ولكن الكثير من اللاعبين والمشجعين والمسؤولين الرياضيين ذهبوا الى المستشفى على الفور. وبعدها عقد مجلس ادارة النادي اجتماعا طارئا لمناقشة الجريمة وهدد بالاستقالة اذا لم تتخذ اجراءات ضد الزايد. واصبحت القضية الآن امام وزارة الداخلية لاتخاذ القرار بشأنها. وما تزال مشاعر اعضاء نادي المنامة هائجة بسبب تلك الجريمة، وقد كتب الصحافي علي صالح عمودا حولها وطالب بتعويض الضحايا. فقد استعمل المسؤول مكانا عاما لممارسة التعذيب بحق ثلاثة شباب بدون ان يأخذهم الى مركز للشرطة. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء يرفض اتخاذ اي اجراء ضد اي مسؤول امني يمارس التعذيب. وعمدت العائلة الحاكمة الى تكريم المتهمين بالتعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون الذي تقاعد عن العمل مؤخرا.

● وفي المنامة أقر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم امس الاول (٤ يوليو) مشروع الحرس الوطني الذي كان الامير الحالي قد قرر انشاءه قبل عامين عندما كان وليا للعهد. وتجدر الاشارة الى ان قرار الانشاء جاء بينما كان رئيس الوزراء خارج البلاد، الامر الذي ادى، حسب ما يبدو، الى اختلاف بينهما، وبقي موقف رئيس الوزراء من المشروع غامضا. ولذلك استغرق اكثر من عامين لاقراره من جانب مجلس الوزراء. وبهذا يصبح الحرس الوطني تابعا للامير، بينما يسيطر رئيس الوزراء على جهاز التعذيب وقوات الشغب.

١١ يوليو

● احتجاجا على سوء المعاملة التي يتعرضون لها، رفض القادة الشعبيون المعتقلون استقبال ذويهم في الزيارة المخصصة لهم الاسبوع الماضي. وادى ذلك الى تعمق شعور الحزن في نفوس العائلات التي كانت تواجه العذاب في كل زيارة بسبب الاجراءات التعسفية التي يمارسها جهاز التعذيب خلال المقابلة. وعبر المواطنون عن تضامنهم مع هؤلاء الابطال، وقرروا التعبير عن ذلك التضامن بشتى الوسائل السلمية المتحضرة في الفترة المقبلة، خصوصا مع حلول الذكرى الـ ٢٥ لتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان. بالاضافة الى ذلك، كان ذلك الموقف احتجاجا على المعاملة الوحشية التي يلاقيها هؤلاء في غرف التعذيب. فهم يتعرضون لضغوط متواصلة، نفسية وجسدية، للتوقيع على افادات مزورة وتعهدات بالتنازل عن حقوقهم الانسانية المشروعة، ويساومون على حريتهم بأبشع صورة. يأتي ذلك استعدادا لزيارة وفد مجموعة الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل. وتسعى الحكومة لاطلاق سراح الرموز الشعبيين قبل زيارة الوفد، ولكن بشروطها المذلة.

● من جهة اخرى تأكد اعتقال المواطن شاكر عبد الجليل عباس (من منطقة ابوصيبع) في مطلع هذا الشهر لدى عودته الى البلاد قادما من الكويت. وكان هذا المواطن يحاول دخول البلاد عبر جسر البحرين – السعودية عندما تم توقيفه واعتقاله. ويعمل شاكر عباس مدرسا في الكويت التي ذهب اليها منذ خمس سنوات.

● وكانت قوات التعذيب بقيادة فاروق المعاودة قد منعت الاطفال الاسبوع الماضي من مشاهدة فيلم تاريخي حول قصة اهل الكهف. وهذا الفيلم التاريخي الذي ليس له علاقة مباشرة بالسياسة من انتاج ايراني وعليه دبلجة باللغة العربية. وكان الاطفال بمنطقة الدراز قد استعدوا لمشاهدته في احد المآتم عندما شن الجلاوزة عدوانهم على المكان ومنعوا الاطفال من مواصلة برنامجهم الترفيهي.

● وعلم كذلك ان مجموعة من الشباب اليافعين قدمت الى محاكمة جائرة وصدرت بحقهم احكام بالسجن ستة شهور بدون اي مبرر. فقد حدثت في ٤ محرم الماضي مشادة كلامية بينهم وبين رجل امن بمدرسة ابن طفيل الاعدادية أدت الى قيام رجل الامن بضرب احد الشباب. وبدلا من اعتقاله قام جهاز التعذيب باعتقال الابرياء وتقديمهم لمحاكمة جائرة اصدرت بحقهم احكاما بالسجن ستة شهور. وهؤلاء الشباب هم: السيد هاشم السيد جعفر، ١٦، من منطقة شهركان، جاسم عبد الله محمد، ١٨، من مدينة حمد الدوار ٢٢، وابراهيم حبيب شبيب، ١٧، من منطقة شهركان. وقد تعرض هؤلاء المواطنون خلال اعتقالهم لتعذيب وحشي على ايدي الجلادين.

● واكدت الانباء الواردة من الداخل ان هناك موجة من الحماس بين المواطنين خصوصا المثقفين منهم للعمل المتواصل لاجبار العائلة الحاكمة على اعادة العمل بدستور البلاد. جاء ذلك بعد التظاهرة الشعبية التي حدثت الاسبوع الماضي في النادي الاهلي عندما امتلك المشاركون الشجاعة الكافية للتعبير عن مواقفهم الرافضة بشدة لمشروع مجلس الشورى الذي وصف بانه غير دستوري ومرفوض تماما. وهناك الآن استعدادات لاحياء الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم الذي اتخذه الامير السابق بالغاء التجربة الديمقراطية وبدء عهد اسود في البلاد. وقد فرضت دماء الشهداء وعذابات المعتقلين والمنفيين على الحكومة اتخاذ بعض الخطوات مثل اطلاق بعض السجناء والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولكنها ترفض حتى الآن اقامة دولة القانون المؤسس على دستور البلاد، وتصر على قوانين الطوارئ القمعية وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة.

● وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء يبذل هذه الايام جهودا لفرض نجله كرئيس للوزراء في المستقبل، اي بعد تقاعده الذي يتطلع اليه المواطنون بلهفة. وذكرت تلك المصادر ان الامير يرفض ذلك بقوة في الوقت الحاضر، ولا يستبعد ان يصل الطرفان الى حل وسط. ويعتبر رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، مؤسس نظام القمع الذي هيمن على البلاد خلال ربع القرن الماضي بالحديد والنار، وهو المسؤول المباشر عن حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. وتقول المصادر ان قرار تقاعد ايان هندرسون، رفيق درب رئيس الوزراء وشريكه في تأسيس نظام القمع والتعذيب، اصاب رئيس الوزراء بالصدمة والحزن برغم ان هندرسون ترك وراءه تركة قمعية هي الاشرس في المنطقة. ويتطلع المواطنون الى قرارات شجاعة بالتخلي عن تلك التركة وغلق الفصل الاسود من تاريخ البلاد.

١٤ يوليو

● اهتمت الصحافة العالمية بقضية العلاقة الغرامية بين احدى بنات العائلة الحاكمة وتدعى مريم عبد الله آل خليفة، ١٩ عاما، واحد جنود البحرية الامريكية. ونشرت وكالات الانباء صورة الفتاة مع عشيقها الامريكي جيسون جونسون الذي تزوجت منه في كنيسة بمدينة لاس فيغاس الامريكية. وقد تمكنت الفتاة من الهرب مع عشيقها من البحرين بعد ان تنكرت في زي امريكي واستطاع عشيقها تهريبها بوثائق سفر امريكية مزورة. والامر المحزن في القضية ان يستطيع هذا الجندي الامريكي التحرك بحرية داخل المطار بدون ان يثير الشك وبدون ان يكون لقوات الامن البحرينية القدرة على مساءلته. بينما الامر ليس كذلك مع المواطنين البحرينيين الذين تحصى تحركاتهم في كل زاوية من البلاد. ومع ان قضية الفتاة ليست سياسية فقد تقدمت الفتاة بطلب اللجوء لدى السلطات الامريكية التي تنظر في طلبها في الوقت الحاضر. وكانت فتاة اخرى من بنات العائلة الحاكمة قد لجأت الى العاصمة البريطانية العام الماضي بعد ارتباطها بمجموعة من الفتيات الشاذات عبر الانترنت. ولم يعرف مصير تلك الفتاة التي ترفض العودة الى البلاد. والغريب في الامر ان الجندي الامريكي كان يعمل ضمن وحدة لمكافحة الارهاب في البحرين. ورأى المراقبون في القضية مدى خطورة الاعتماد على الاجانب لحفظ الامن في البلاد وكيف ان هؤلاء يسيئون استخدام التسهيلات المتاحة لهم لمنافع شخصية حتى لو كان ذلك على حساب البلاد وامنها وسمعتها.

● ومن جهة اخرى علم ان هناك استياء كبيرا تجاه ممارسات ضابط التعذيب عادل فليفل الذي استخدم، هو الآخر، منصبه لتحقيق مكاسب شخصية كبيرة. فقد هدد بعض البحرينيين المحرومين من الجنسية وطالبهم بدفع مبالغ كبيرة وصلت في احدى الحالات الى مائة الف دولار امريكي، والا قام بابعادهم من البلاد. وهناك عشرات الحالات التي قام فيها بابتزاز عائلات السجناء السياسيين وطالبهم بدفع مبالغ كبيرة في مقابل الافراج عن ابنائهم الابرياء. كما يقوم بدفع قروض لبعض المواطنين بأسعار فائدة عالية جدا. فاذا لم يستطع هؤلاء دفع ما يطالبهم به من اقساط قام بمصادرة ممتلكاتهم. ولذلك فقد اصبح يملك عقارات واراضي في عدد من مناطق البلاد. وبانتشار روح الفساد هذه يصبح امن البلاد معرضا للخطر، حيث تصبح الرشوة وسيلة لتوظيف ضعاف النفوس للعمل ضد مصلحة البلاد. المشكلة انه ما دام رئيس الوزراء يمارس الفساد بأقبح صوره، فمن الصعب القضاء على الفساد الا بارادة حديدية تحتاج الى قرار شجاع من رأس السلطة في البلاد.

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠٠

وعلم من جهة اخرى ان الحكومة ما تزال ترفض معاقبة ضابط التعذيب محمد عبد الله الزايد الذي قام قبل اسبوعين بتعذيب ثلاثة مواطنين علنا بملعب كرة القدم لنادي المنامة. وهناك قضية مقدمة من ادارة النادي لدى وزارة الداخلية ضد هذا الجلاد بعد ان اعتدى بوحشية على ثلاثة من مشجعي النادي في احدى المباريات. وقد رفضت الحكومة حتى الآن تقديم اي من مرتكبي جرائم التعذيب الى محاكمة او حتى اخضاعهم لتحقيق مستقل برغم تواتر التقارير حول ممارستهم التعذيب بشكل متواصل.

● وذكرت الانباء كذلك ان هناك استياء شعبيا واسعا بسبب توزيع بلدية المنامة الى ١٤ منطقة بشكل لا يراعي التوزيع السكاني باسلوب علمي. ولوحظ من خلال ذلك التوزيع تركيز حكومي على التمييز الطائفي والعرقي بشكل واضح، ومحاولة التأثير السلبي على التركيبة السكانية للعاصمة. وذكرت مصادر دبلوماسية ان هذه الخطوات اتخذت بهدوء لتهيئة الاوضاع السكانية بشكل يخدم سياسات الحكومة العنصرية عندما تجرى الانتخابات البلدية التي تشير بعض المصادر انها ستجري العام المقبل.

● وفي العاصمة البريطانية، قام بعض المواطنين المنفيين هذا اليوم بالاحتجاج ضد استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وذلك امام القاعة التي تقيم الحكومة فيها معرضا حول تاريخ البحرين في العصور القديمة. وشارك في الاعتصام عدد من المبعدين حيث رفعوا صورا للشهداء وضحايا التعذيب وكرروا مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكان هناك حماس كبير من المواطنين البريطانيين والسياح الاجانب مع مطالب شعب البحرين. فيما تساءل زوار المعرض عن سبب تركيز حكومة البحرين على تاريخ البلاد القديم وتجاهلها تاريخ البلاد في المرحلة ما بين ظهور الاسلام ومجيء آل خليفة الى البحرين قبل اكثر من مائتي عام.

١٧ يوليو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT، تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الطفل في دول العالم بعنوان: «جرائم في الخفاء». وغطى التقرير الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وعرض قضايا ٨٤٣ طفلا بحرينيا تعرضوا للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب خلال الفترة المذكورة. واظهرت الجداول ان قضايا الاطفال البحرينيين هذه تشكل اكثر من ٣٨ بالمائة من مجموع القضايا التي تابعتها المنظمة في ٣١ دولة مختلفة استعرضها التقرير في اكثر من ٣٠٠ صفحة. وجاء في التقرير ان التعذيب هو اكثر الانتهاكات استخداما في البحرين سواء لاستخلاص الاعترافات او ممارسة الضغط. وعدد التقرير اساليب التعذيب ومنها الاعتداء الجنسي وقلع الاظافر والصعق الكهربائي. وقال التقرير ان الاعتقال التعسفي خصوصا ضد الاطفال والشباب اليافعين قد أصبح من مظاهر الحياة في البحرين، حيث يتم ابقاء القاصرين لمدد طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، مع غياب الضمانات القانونية الاساسية او الاجراءات القضائية العادلة. وتقوم الشرطة باعتقال الاطفال اثناء مداهمات لمنازلهم او اثناء تظاهرات سلمية او مصادمات مع رجال الامن. ويتم الحجز احيانا وفقا لقانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال اعواما بدون محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات. واشار التقرير الى انه في الاعوام ما بين ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩ تعرض اكثر من ١٢ قرية لعقوبات جماعية وتفتيش المنازل وترويع السكان. وتجدر الاشارة الى ان المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب هي اكبر شبكة دولية في هذا المجال، وتتخذ من جنيف مقرا لها، وهي ذات عضوية استشارية بالامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وقد اهتمت بشؤون البحرين بشكل جيد.

● وعلم من جهة اخرى ان شابين بحرينيين يحملان الجنسية الدنماركية تعرضا لمضايقات جهاز التعذيب البحريني لدى عودتهما الى البلاد مؤخرا. فقد تم توقيف الشابين في المطار لمدة اربع وعشرين ساعة. وخلال ذلك قاما بالاتصال بالسفارة الدنماركية في المنامة. وفي الصباح جاء القنصل الدنماركي اليهما واستطاع تخليصهما من قبضة جهاز الامن. ولاحظ الجميع المفارقة في معاملة ابناء البحرين. فالذين يحملون جوازات السفر البحرينية يحرمون من اي دعم قنصلي بل وتقوم الحكومة بالتحريض ضدهم لدى الدول الاخرى، بينما البحرينيون الذين يحملون جوازات سفر اجنبية يحصلون على الدعم القنصلي الذي يشعرهم بقيمتهم وكرامتهم الانسانية.

● ولتأكيد ذلك نشرت جريدة «الرأي العام» الكويتية مؤخرا نبأ مفاده ان حكومة البحرين تدخلت لدى حكومة الكويت لحملها على رفض توظيف عدد من المدرسين البحرينيين الذين لم يحصلوا على وظيفة في بلادهم، في المدارس الكويتية. ونشرت صحيفة «الايام» الحكومية البحرينية قبل يومين خبرا يقول ان وزارة التربية والتعليم في البحرين نفت ان تكون سعت لاقناع حكومة الكويت بعدم توظيف المدرسين البحرينيين. لكن ذلك النفي لم يمنع المراقبين من تصديق ما ذكرته الصحيفة الكويتية. فاذا كانت وزارة التربية والتعليم صادقة في ادعائها، فلا يستبعد ان تكون جهات اخرى تابعة لحكومة البحرين هي التي اتصلت بحكومة الكويت لذلك الغرض.

● ومن جهة اخرى علم ان الشيخ احمد بن علي آل خليفة قد اعد عريضة لدعم عائلته وتقديم الولاء لها بهدف مطالبة المواطنين بالتوقيع عليها في مهرجان يعقد اليوم بنادي المحرق. وتهدف الورقة لتأجيج الصراع مع قطر وجعل الخلاف الحدودي معها قضية شاملة تحشد لها طاقات ابناء البحرين جميعهم. هذا في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع صدور قرار محكمة العدل الدولية حول السيادة على جزر حوار البحرينية. واستسخف المواطنون هذه الخطوة الرخيصة التي لا تحقق شيئا لشعبي البلدين بل تهدف لاجبار المواطنين على تقديم الولاء للجهة المسؤولة عن تعذيب المواطنين وقتلهم وسجنهم. وقال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي في تصريح اصدره هذا اليوم: «لسنا بحاجة الى تجمع شعبي، بقدر حاجتنا الى تجمع ديمقراطي طال انتظاره، ليحشد الناس حول المطالب الديمقراطية التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن يستحقون نصبا يخلد اسماءهم». واضاف: «اذا كان الحكم مهتما برأي الناس، فليستجب للعريضة التي وقعها عشرات الآلاف من المواطنين يطالبون بعودة الحياة البرلمانية والانفراج السياسي، وليبت كل مواطن انه ليس جزءا من قطيع يساق الى المسلخ». وانتهى الى القول: «اننا نستنكر ما يجري، اننا نرفض ما يجري».

١٩ يوليو

● تواصلت الانباء من سجن جو حول تصعيد حالة التضييق على الرموز الشعبيين بسبب رفضهم التوقيع على افادات مزورة من اعداد جهاز التعذيب. وقالت تلك الانباء ان عددا منهم مسجون بزنزانات انفرادية عديمة التكييف، وانهم محرومون من ابسط الخدمات اللازمة وممنوعون من استعمال الماء للاستحمام. وهناك عدد من الاخوة المعتقلين منذ خمس سنوات بدون تهمة او محاكمة. ويسعى جهاز التعذيب لكسر ارادتهم باجبارهم تحت التعذيب على توقيع افادات اعدها جهاز هندرسون. وحثت المعارضة المواطنين على الصمود وعدم التنازل لجهاز التعذيب خصوصا ان الحكومة مضطرة لاطلاق سراح الموقوفين قبل زيارة وفد الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل.

● وبسبب التضييق على المعتقلين فقد انتشرت الشعارات الوطنية القوية في عدد من المناطق. ففي منطقة كرانة تطرقت الشعارات للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ومن هذه الشعارات : «لن ننسى معتقلينا»، «نطالب باصلاح سياسي واقتصادي»، «نهجنا واضح وصريح، الدستور يعني الحل»، «سنعمل حتى تتحقق مطالبنا».

● ولوحظ ان الحكومة سمحت لبعض كتاب الاعمدة بالتطرق لبعض القضايا ومنعتهم عن الاشارة ولو من بعيد للقضايا الجوهرية. فلم يتطرق اي من كتاب الاعمدة الى قضية الاستاذ عبد الوهاب والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور، والسيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم من الموقوفين ظلما. كما لم يتطرقوا الى قوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ولم يكتب احد منهم كلمة واحدة حول قضايا التعذيب التي نال شعب البحرين نصيبا وافرا منها. فهذه القضايا خاصة برئيس الوزراء الذي يرفض التطرق اليها. وبالرغم من الاشارة الى الديمقراطية فان ايا من كتاب الاعمدة لم يتطرق لقضية الدستور بشكل واضح وصريح، برغم ان الشعب يعيش مشاعر اليمة هذه الايام في الذكرى الخامسة والعشرين للقرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بدستور البلاد.

● ولاحظ المراقبون ان هناك توجها حكوميا قويا لفرض ولاء المواطنين للعائلة الخليفية بالقوة والاساليب غير الشريفة، وذلك في محاولة لتطبيع العلاقة بين الطرفين مع ابقاء احكام الطوارىء والتغاضي عن جهاز التعذيب وجلاوزته. وفي محاولة لاعادة البلاد الى ما كانت عليه قبل الاصلاحات الادارية في العشرينات من القرن الماضي، تقوم العائلة الحاكمة بتعبئة القبائل وتشجيع القبلية بشكل لم يسبق له مثيل. وقد استقبل رئيس الوزراء بعض افراد قبيلة الدواسر لاظهار وجود ولاء شخصي له بين افرادها. وفرض على ابناء البحرين توقيع عريضة ولاء للحكم الخليفي، لكن لوحظ ضعف الاقبال على توقيعها. وقد تمت صياغة العريضة بلغة استفزازية تحريضية ضد قطر، حيث يعاهد الموقعون عليها العائلة الخليفية على دعمها في مواجهة قطر حول القضية الحدودية. وكان يفترض السكوت على هذه القضية طالما انها بانتظار قرار محكمة العدل الدولية بدلا من اثارتها بهذه الطريقة. وقال مراقبون انهم استغربوا من طرح هذه العريضة للتوقيع في الوقت الذي يتحدث فيه الامير عن رغبته في الوحدة مع دولة قطر، وهو شعار فيه قدر من الايجابية. وقد رد امير قطر مؤكدا ان تجارب التوحد في العالم العربي غير مشجعة، وعليه فالوحدة الحقيقية هي التي تقوم بين الشعوب وليس الحكومات.

● كما رأى المراقبون في تقسيم المنامة وبقية المناطق الى دوائر صغيرة محاولة لطمس الهوية التاريخية والدينية لتلك المناطق، وتكريسا لسياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة تحت عناوين مضللة.

أفادت مصادر مطلعة ان المعذب المعروف عادل فليفل قد اجرى عملية تجميل في وجهه وجزء من جسمه في محاول لاخفاء صورته الحقيقية امام المواطنين الغاضبين من ممارساته القمعية، وامام الآخرين عندما يحاول السفر الى اي بلد آخر. وهناك طلب من جهات حقوقية دولية لجميع المواطنين بارسال افاداتهم حول التعذيب على يدي عادل فليفل لاستكمال ملفه لمحاكمته بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وتجدر الاشارة الى ان التحقيقات ما تزال متواصلة في ملف ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين.

٢١ يوليو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين حول معاناة الاطفال والاعتقالات التعسفية للمواطنين في البحرين. وجاء في بيانها حول الاطفال ان طفلين على الاقل اعتقلا مؤخرا وهما السيد جابر السيد ابراهيم، ١٧، من منطقة البلاد القديم وموسى جعفر الشيخ، من منطقة الديه. وقالت المنظمة ان الاثنين اطلق سراحهما بعد تعرضهما للتعذيب. واضافت المنظمة في بيانها ان محكمة امن الدولة اصدرت في شهر يونيو الماضي احكاما قاسية بالسجن بحق عدد من الشباب اليافع منهم: طاهر عباس حسين محفوظ، علي الشيخ موسى حسن العريبي، نبيل عبد النبي الصفار، جواد سلمان عيسى، عمار عيسى، محمد بدر الشيخ، ناجي احمد سلمان، صادق علي الشوفة، حميد علي ابراهيم، السيد جعفر. واشارت المنظمة في بيانها الى ضرورة احترام حكومة

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠٠

البحرين لالتزاماتها الدولية خصوصا انها وقعت على معاهدة حماية حقوق الطفل التي تمنعها من اساءة معاملة الاطفال. وناشدت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم باطلاق سراح هؤلاء الشباب واجراء تحقيق في جريمة الاعتقال التعسفي لهم، وانهاء الاعتقال التعسفي، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● وفي بيانها الثاني عبرت المنظمة عن قلقها البالغ ازاء التقارير التي نقلت نبأ اعتقال عدد من المواطنين من منطقة البلاد القديم في بداية هذا الشهر ومن هؤلاء: جعفر محمد الحمدي، عبد علي احمد المرهون، محمد جعفر جاسم، خليل ابراهيم المطوع. ونقلت خبر سقوط الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي واصابته بكسور في ذراعه ومناطق اخرى من جسده، عندما كانت قوات الامن تطارده. وقالت المنظمة ان قوات الامن داهمت في ٣٠ يونيو الماضي منزل الشاب سعيد علي حسن خلف من منطقة البلاد القديم واعتقلت اخاه، ميرزا كرهينة. كما قالت ان المواطن شاكر عبد الجليل عباس اعتقل على جسر البحرين – السعودية لدى عودته من الكويت. وذكرت ايضا ان المواطن ميثم بدر الشيخ نقل في ٤ يوليو الى المستشفى بعد تداعي صحته بسبب سوء المعاملة. وعبرت كذلك عن قلقها ازاء الاساليب الجديدة التي تمارسها قوات الامن بحق المعتقلين حيث تعتقلهم لفترات قصيرة وتعذبهم بوحشية قبل اطلاق سراحهم، وانها تستعمل وسائل تعذيب لا تترك اثرا واضحا على الجسد. ومن هذه الاساليب حرمانهم من النوم وضربهم على الرأس وعلى المناطق الحساسة ومنعهم من الذهاب الى الحمام وشتمهم وسب معتقداتهم ونزع ملابسهم وتهديدهم بالاعتداءات الجنسية واجبارهم على توقيع تعهدات بعدم ممارسة اي نشاط ضد الحكومة. وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها باحترام كرامة المعتقلين واطلاق سراحهم في غياب تهم قانونية محددة، والتقصي في جرائم الاعتقال التعسفي وانهاء الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة الاخرى.

● وعلى صعيد آخر تواصلت الاجواء المهرجانية المفروضة على الشعب والهادفة لاجبار المواطنين على دعم العائلة الخليفية الحاكمة والسكوت على جرائم جهاز التعذيب وتناسي مئات المعتقلين السياسيين من ابناء البحرين. وقد سخرت العائلة الحاكمة وسائل الاعلام المحلية لتكريس هذه المظاهر عبر نشر اعلانات الولاء للعائلة الحاكمة واعتبار ذلك الولاء اساس المواطنة الصالحة في غياب دولة القانون. وكان الامير قد دعا الى التوحد مع قطر في الوقت الذي جمعت فيه توقيعات المواطنين لدعم العائلة الخليفية ازاء الخلاف الحدودي مع قطر. وقبل مغادرته طهران، رحب امير قطر بفكرة الوحدة قائلا ان الوحدة بين الحكومات يفترض ان تكون قائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي، واضاف: «ان الشعبين القطري والبحريني يجب ان يشاركا في مثل هذا الاتحاد، لان مثل هذا الاتحاد يجب ان يبقى ويستمر الى الابد، وان يكون ذا فائدة لشعبي البلدين ولشعوب منطقة الخليج بشكل عام». واشار الى قرار حكومة البحرين بتجميد عمل اللجنة المشتركة بين البلدين وان استمرار عملها كان سيساعد على تحسين العلاقات بينهما.

● ومن جهة اخرى قامت ادارة محافظة المحرق بعرض اسماء ٥٤ شخصا على وزارة الداخلية لتختار من بينها ١٨ مختارا يعملون كمراقبين للاوضاع الامنية في المنطقة. ويرتبط هؤلاء بوزارة الداخلية بشكل مباشر، وتتركز مهمتهم على مراقبة الاوضاع وتكريس مبدأ الولاء للعائلة الحاكمة بين المواطنين. وقد رفض عدد من الشرفاء العمل في اطار هذا النظام الامني المرتبط بجهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون قبل اكثر من ثلاثين عاما. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون والغاء قوانين الطوارئ.

٢٤ يوليو

● يقوم امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية الى بريطانيا، ويتوجه منها بعد ثلاثة ايام الى المغرب. ويرافق الامير في هذه الزيارة وفد كبير يضم عددا من الوزراء والمستشارين والاعلاميين. وهذه هي الزيارة الرسمية الثانية الى بريطانيا منذ توليه الحكم قبل اكثر من عام. وادلت وزارة الخارجية البريطانية بتصريحات تدعم تحسين اوضاع حقوق الانسان. وتهدف الزيارة لتعزيز الثقة بين البلدين. ووجهت المعارضة نداءات الى الجهات المعنية تطالبها بطرح موضوع دستورا لبلاد المعلق منذ ربع قرن، واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. كما ناشدت الامير استغلال هذا الظرف لالغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن بحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور التي تنظم الحريات العامة والانتخابات البرلمانية. وقالت انها في الوقت الذي تثمن فيه الخطوات التي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم فانها تطالب باقامة الدولة التي يأخذ القانون فيها مجراه، وان الاصلاح السياسي يعني انهاء الوضع الذي لا يحصل فيه المواطن شيئا من حقه الا بالاسترحام والاستعطاف. وتمنت ان يساهم لقاء الامير مع ملك المغرب في نشوء قناعة لديه بالاحتذاء بما قامت به المغرب من خطوات تصالحية. ففي تلك البلاد التي تحتفل بمرور عام واحد على تولي محمد السادس مقاليد الحكم تمت مصالحة وطنية شاملة ويجري الآن تعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. بينما يحرم ضحايا التعذيب في البحرين من ادنى حقوقهم، ويمنع الاطفال الذين يعتقلون من الالتحاق بالصفوف التعليمية. وهذه الاجراءات ما تزال سارية ويتم التستر عليها بالادعاءات التي تسخر امكانات الدولة لترويجها.

● وعلم من جهة اخرى ان الاجواء المهرجانية التي فرضت على البلاد مؤخرا خلقت انزعاجا واسعا في صفوف المواطنين الذين يطالبون باصلاحات حقيقية وليس استعراضات بهلوانية على اجساد الشهداء والمعتقلين. وشهدت مناطق عديدة من البلاد الاسبوع الماضي انشطة احتجاجية محدودة. فقد شوهدت حرائق صغيرة مشتعلة على الشارع الرئيسي بمنطقة الدراز امام مبنى بنك البحرين الوطني سابقا. وشوهدت حرائق اخرى في اطارات السيارات بالقرب من دوار كرّانة على شارع البديع. كما اشعلت النار في اطارات السيارات على شارع الملك فيصل مقابل منطقة كرباباد، بالقرب من الدوار الرئيسي مقابل مجمع السيف. وعلى الشارع العام بمنطقة كرزكان شوهدت شعارات كثيرة تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وذكرت الانباء ان خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان قد اطلق سراحهم بعد اعتقال تعسفي استمر خمسة شهور بدون تهمة او محاكمة. وهؤلاء هم: جعفر محمد حسن، محمد مهدي، محمد صالح خلف، باسم ابراهيم يعقوب، وطه جاسم الشيخ. وهناك المئات من المواطنين الرازحين في غياهب السجون بدون تهمة او محاكمة، ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور والسيد ابراهيم السيد عدنان والاستاذ علي العكري. ويخضع الكثير من هؤلاء الى ضغوط نفسية وجسدية لحملهم على التنازل عن حقوقهم المشروعة.

٢٦ يوليو

● بمناسبة زيارة امير البلاد الرسمية الى بريطانيا وجهت جهات عديدة معنية بحقوق الانسان رسائل الى وزارة الخارجية البريطانية تطلب منها طرح قضايا حقوق الانسان والديمقراطية في الاجتماعات الرسمية مع الوفد الزائر. وكان هناك شعور عميق لدى هذه المنظمات بضرورة كشف حقيقة ما يجري في البلاد للمسؤولين البريطانيين ومواجهة سياسة التضليل التي تمارسها الحكومة. وقد وجهت حركة احرار البحرين ومنظمة حقوق الانسان في البحرين رسائل الى الخارجية البريطانية، وكذلك فعلت جهات بريطانية. وأكدت حركة احرار البحرين على ضرورة اقامة حكم القانون المؤسس على دستور البلاد، مؤكدة رفضها حكم البلاد بالاوامر الاميرية بدلا من حكم القانون. وطالبت باطلاق سراح السجناء السياسيين فورا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، والغاء قوانين الطوارئ. وطلبت منظمة حقوق الانسان في البحرين في خطابها الى السيد بيتر هين وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط طرح قضايا حقوق الانسان على جدول اللقاءات مع الامير والوفد المرافق له. وعرضت المنظمة موارد قلقها في ما يتصل باستمرار الاعتقال التعسفي والتعذيبو وأرفقت مع الرسالة قضايا اكثر من ١٢٠ شخصا بينهم ٣٧ طفلا تم اعتقالهم بشكل تعسفي خلال الشهور الاربعة الماضية وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. كما اوردت اسماء المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم اكثر من اربع سنوات بدون محاكمة. واكدت على الحاجة لاصلاح القوانين وخصوصا قانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة. واكدت كذلك على ضرورة التحقيق في قضايا التعذيب وقضايا وفاة مواطنين على ايدي رجال الامن. وتطرقت كذلك للمحاكمات الجائرة والابعاد القسري وطالبت الحكومة بـ «الانضمام للمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية».

● وكان الوفد الاميري قد وقع على اتفاقية تعاون عسكري مع الحكومة البريطانية. كما عقد صفقة لانظمة دفاعية واجهزة عسكرية وتدريبات. جاء ذلك على هامش معرض فانبرة الدولي للطيران. وشجبت منظمة بريطانية هذه الصفقة. فقد طالبت منظمة «عالم آمن Safeworld» الحكومة البريطانية بعدم قيام بريطانيا بتزويد الانظمة القمعية بالاسلحة التي قد تستعمل للقمع الداخلي، خصوصا الانظمة التي لها تاريخ في انتهاك حقوق الانسان مثل البحرين. ويغادر الامير هذا اليوم الى المغرب. وناشدت المعارضة الامير باتخاذ خطوات شبيهة بالخطوات التي اتخذتها حكومة المغرب مؤخرا، ومنها اجراء انتخابات برلمانية وفق دستور البلاد، والقيام بمصالحة وطنية شاملة، وفتح ملف انتهاك حقوق الانسان بشكل كامل، وتعويض ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ومحاكمة الضباط المسؤولين عن التعذيب. وقالت ان هذه الخطوات كفيلة بتحقيق الامن والاستقرار في البلاد وتقوية حكم الامير، ورأت ان الاستمرار في نمط الحكم القديم مع تكريم المسؤولين عن التعذيب لن يحقق ذلك.

اعترف الاعلام المحلي بفشل الاجراءات الشكلية التي اتخذت لمواجهة الشجب الدولي المتواصل بخصوص انتهاك حقوق الانسان. فقد كشف الكاتب رضي السماك في عموده اليومي ان منظمة حقوق الانسان التي شكلها رئيس الوزراء بمجلس الشورى فشلت في القيام بأية خطوة ايجابية في مجال عملها. واقتصر عمل المنظمة حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية وليس عن ضحاياها.

● ومن جهة اخرى علم ان المواطن البحريني عادل جاسم الحايكي ما يزال معتقلا بسجون الكويت منذ اعتقاله قبل اكثر من ثلاث سنوات. وكانت الحكومة الكويتية قد أطلقت سراح ثلاثة آخرين بقوا في السجن ثلاث سنوات وشهرين، بينما كانت محكمة كويتية جائرة قد اصدرت حكما بسجنهم ثلاث سنوات بسبب امتلاكهم منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد.

● وفي البحرين اطلق سراح المواطن فخري عبد الله راشد بعد ان قضى عاما كاملا اضافة الى السنوات الثلاث التي حكمته بها محكمة امن الدولة الجائرة. وكان هذا الشاب قد اعتقل في يونيو ١٩٩٦ وحكمت عليه محكمة امن الدولة السيئة الصيت بالسجن ثلاث سنوات. وأطلق سراح ثلاثة مواطنين آخرين بعد اعتقال تعفسي دام فترة طويلة وهم: جاسم عبد الله الجبل، غازي محمد محسن، حسن القطري.

ربع قرن من العذاب، والمسيرة لا تتوقف

ربع قرن من العذاب لم ينته حتى اليوم. هذا هو قرار الحاكمين الذين لا يرون حقا في الحياة لاحد سواهم، ولا لمخلوق نصيبا من الحرية والكرامة. فهم يملكون كل شيء، الارض ومن عليها، وكل عباد الله عبيد لهم. هذا هوالمنطق الذي دفع الامور الى ما وصلت اليه. ولكي يحافظوا على هذا الملك العقيم قتلوا الاطفال والنساء وألوا على انفسهم الا ان يمعنوا في الظلم والايذاء والتعذيب. ربع قرن من المعاناة لا نرى لها نهاية بعد. أصحيح انه كلما دخلت امة لعنت اختها؟ أحقا ان الدنيا تمتد بالظالم حتى ليظن انه سيخلد فيها وانه لن يموت؟ منذ نعومة اظفارنا ونحن نأمل في عيش هانيء لا يعكر صفوه ضجيج خفافيش الليل. كنا صغارا عندما رفعنا ايدينا هاتفين ضد الاستعمار، وعندما أيدنا استقلال بلادنا قبل ثلاثين عاما. لم نكن نعلم ان ما تخفيه الاقدار سيكون شرا على ابناء هذه الارض. فقد كان اعتقادنا ان زوال الاستعمار سوف ينهي العذاب وان فجر الاستقلال سوف يأتي بالنور. وهكذا أسمعنا اصواتنا، وكذلك فعل آباؤنا، مبعوث الامم المتحدة الايطالي، الذي جاء الى بلادنا لفحص مشاعر المواطنين وهل يريدون بلادهم مستقلة ام مرتبطة بفارس. كان الشاه يومها يمثل كل ما هو كريه في نظر الاحرار، فارتفع الصوت الشعبي مدويا: نعم للحرية والاستقلال، نعم لوطن حر يشارك في بنائه وادارته كل ابنائه، لا للاستبداد والقمع. كان النضال يومها قد حقق للشعب شعورا بالكرامة والاستعلاء على الظالمين والمستبدين والمستعمرين. لكن كان هناك معتقلون ومعذبون ومنفيون. بيد ان هندرسون كان جديد العهد بالبلاد، ولم يكن قد أقام بعد جهازه القمعي بالشكل الذي هو عليه الآن.

سار الشعب واعيا لاهدافه ومطالبه، فما ان انتهى العهدالاستعماري حتى كان الجميع على يقين بان الاستقلال سوف يؤدي الى نظام ديمقراطي تعددي. حتى ان حكومة البحرين آنذاك رفضت الانخراط في اتحاد الامارات لان الاتحاد لم يقم على اساس ديمقراطي ولم يخطط لمشروع تعددي، بينما ادعى حاكم البحرين انه سوف يؤسس ذلك الكيان الذي يشارك المواطن في بنائه وادارته وصنع سياساته. صفق الشعب له، واتفق الجانبان على السير معا نحو الاستقلال على اساس من المشاركة الشعبية لاحقا. وما ان رحل البريطانيون عن الخليج حتى بدأت اول تجربة برلمانية في البلاد وثاني تجربة في الخليج بعد الكويت. استقبل المواطنون ذلك برغبة اكيدة في ممارسة الحق الى اقصى مداه. وكانت تجربة رائعة شارك فيها الجميع على قدم المساواة، فعاشت البلاد اقل من ثلاثة اعوام في قدر من الحرية متنعمة بالاجواء التي ناضل من اجلها الآباء منذ الثلاثينات من القرن. ولكن كانت هناك قوى شيطانية تتربص للشعب والوطن، وتخطط للانقضاض على منجزاته وتقفز على اتفاق الشرف الذي كان بين الحاكم والشعب. فما ان مضى سوى اقل اربعة اعوام على رحيل المستعمر حتى تمكنت قوى الشر من الانقضاض على التجربة البرلمانية وانهائها بالقوة. كان هناك ثنائي شرس يكره الحرية ويرفض الاعتراف بالآخر ويعتقد ان الارض ومن عليها خلقت لاجله. لم يراع الذمة ولم يحترم العهد، فكانت النتيجة دخول البلاد عهدا اسود لم تعرف له مثيلا من قبل. لقد دشنت قوى التخلف ذلك العهد مستغلة امكانات الدولة لقمع كل صوت شريف. وما هي الا فترة وجيزة حتى امتلأت السجون بأصحاب الرأي وسقط الشهداء وفرّ الاحرار الى ارض الله الواسعة.

تجربة مريرة عاشها شعبنا منذ ربع قرن، ولم تنته بعد، فبين الفينة والاخرى تتكرر التجربة عندما يبلغ السيل الزبى، وينتفض الاحرار مطالبين بحقوقهم، فينبري لهم الثنائي الشرس لينكل بهم شر تنكيل. مسيرة مشرفة من قبل ابناء الوطن، وردة فعل مخزية من قوى الشر والطغيان. تشهد على ذلك عشرات الشهداء وآلاف المعذبين والسجناء والمبعدين. فمن رفع صوته ضد قرار اجهاض التجربة البرلمانية وجد نفسه في جحيم النظام مكبلا بالقيود ومتهما بشتى التهم الواهية. لم ترتفع للبلاد راية منذ ان قرر الطاغية القضاء على انجازات الشعب، واراد ان يستبد بالحكم. لكن الشعب الحر لا يقبل بالانفكاء او التراجع، فما دام في عروق ابنائه دم دافيء فلن يقر له قرار. فهو صاحب الحق وعاشق الحرية وعبد الله الذي لا ينحني لغيره. لقد عاش سنوات المأساة واعتاد لغة القمع واساليبه، ولم يبق امامه سوى الصمود والثبات. جحافل من الشهداء تقدمت الركب وروت بدمائها مسيرة الحرية المتواصلة. ومجموعات الاحرار تصنع خطاها واعية نحو الغد الافضل رافضة الانحناء للمستبدين الذين لا يعرفون لغة سوى القمع والتنكيل. لا شيء يعلو فوق صوت الشعب والحرية والحق، ولا مجال للتراجع او الانكفاء. هذا هو الدرس الذي تعلمه شعب اوال منذ ربع قرن، وهو درس بليغ قدم الاحرار ارواحهم لتأكيده. انه نضال متواصل محفوف ببركة الله وتوفيق الغيب. باسم الله بدأنا السير ومنه نستمد العون، وهو الناصر والمعين، نعم المولى ونعم الوكيل.

خلجات قلب يطلب الحق

لا تنم يا صاحب الحق فان النوم لا يجديك شيئا
واجعل اليقظة دأبا واهجر النوم نهارا وعشيا
صبحك الباسم فيه الخير ينساب على الدنيا بهيا
زهره اليانع يضفي رونق السحر على الدوح سنيا
أنت من دوحة حق من عباد الله لا تخشى غويا
فيك آيات التسامي تعشق المجد وترقى للثريا
أمسك الدامي تراث بالدما اصبح نصرا معنويا
يومك الحاضر جسر نحو مجد ليس إلا أحمديا
فلنكن صفا قويا نملأ الدنيا نشيدا عربيا
نتحدى كل قن، كل جلاد، كل من كان غويا

أفل الطغيان يا صاح وولى انه قد كان غيا
لم يكن الا سرابا خاويا بل كان عجلا سامريا
أرأيت الشر الا زائلا، فالشر لا يبقى مليا
أم سمعت الظلم يبقى حاكما في الناس الا دمويا
حسبنا أن دمانا أصبحت للشعب عزا أبديا
وكفانا اننا قوم أبينا الظلم والعيش الزريا
وتهافتنا لدعم ا لحق، لم نعشق متاعا دنيويا
حسبنا ان لنا روحا تتحداهم وحسا وطنيا
اننا شعب صؤول، وشباب كان بالعهد وفيا
لشهيد وسجين، يكتب التاريخ سفرا أزليا
خاب من يحكم بالظلم ومن أصبح للظلم وليا
اننا لله والدين، وللشعب تعاهدنا سويا
فارزق اللهم هذا الشعب بعد النصر إيمانا قويا

ربع قرن على القرار المشؤوم - التتمة من ص ١

التعذيب والاعتقال التعسفي، تصر العائلة الخليفية على قمع اي صوت يطالب باصلاح الوضع، وتستمر في سياساتها المهرجانية بعيدا عن القضايا الحقيقية التي تعصف بالبلاد. ويضاف الى ذلك ان هذه العائلة اصبحت اكثر امعانا في قمع الشعب وذلك بالسعي لتغيير التركيبة السكانية بشكل جذري، وذلك باستقدام آلاف الاجانب وتجنيسهم وتوطينهم في المناطق السكنية المخصصة لابناء البلاد. وفي اطار هذه السياسة قامت مؤخرا بتقسيم العاصمة الى ١٤ منطقة تحمل اسماء تتناغم مع اهواء العائلة الخليفية وتتجاهل تراث البلاد وشعبها. ان سياسة التمييز العنصر والمذهبي ما تزال هي التي تحرك سياسات رئيس الوزراء، فهو مصمم على الاستمرار فيها بدون ان يكون للمطالبة باقامة دولة القانون صدى في نفسه. يضاف الى ذلك ان هناك توجها مركزيا للتعاطي مع افرازات الانتفاضة المباركة باساليب القمع الذكية، التي تلحق الاذى بالاحرار بدون ان تترك اثرا محسوسا. وتقوم الحكومة الآن بالاتصال بشكل غير مباشر باهالي بعض المنفيين لحثهم على تشجيع ابنائهم للعودة في مقابل التوقيع على افادات بعدم القيام باي نشاط سياسي. كل ذلك لمحاصرة المعارضة وتصفية وجودها في الخارج والداخل.

ان هناك الآن ضرورة لتكثيف العمل الوطني المتماسك لتكريس مشروع الاصلاح السياسي وجعله عنوانا للتحرك في الداخل والخارج، وعدم السماح للعائلة الحاكمة بكسر شوكة الاحرار ممن اكتوى بنار الظلم وتعرض للقمع على ايدي اجهزة القمع. مطلوب ان يكون هناك وعي بضرورة غلق ملف الماضي بعدالة ومحاسبة المسؤولين عنه وفتح صفحة جديدة تقوم على اساس اقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد. مطلوب عدم الرضوخ لسياسات الاذلال التي يمارسها رئيس الوزراء، والالتفاف حول المطالب الشعبية المشروعة لمنع تكرر المأساة. فهناك موقفان متباينان بين الشعب والعائلة الخليفية. فبينما يطالب الشعب بالقانون والدستور ويسعى للحصول على حقوقه بما هي حقوق منصوص عليها دستوريا، تسعى العائلة الحاكمة لابقاء نمط التعامل القديم القائم على المنن والمنح والهبات والعطايا، فاطلاق سراح اي معتقل ليس سوى مكرمة، وعودة اي مبعد منّة من الحاكم، فهو مستعد لتزويج بعض العزاب وتقديم بعض اللحوم الى المآتم. الفرق بين الاطروحتين ان الشعب يطالب بالاعتراف بوجوده وحقوقه الدستورية، بينما ترفض العائلة الحاكمة ذلك وتصر على التعامل مع ابناء البحرين بمنطق المكارم والمنن والهبات. مطلوب وعي هذه الحقائق وتجديد الهمم لمعاودة المطالبة بدستور البلاد الذي يعترف بوجود الشعب، وبدون ذلك فسوف نعيش في دوامة لا تنتهي من التجارب السياسية التي تكرس احيانا بقاء الطاغية في الحكم.